الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

الديـــوان
خلية الاتصال

العرض الصحفي الخاص بالقطاع

الأحد 04 أكتوبر 2020

صَوْتُ الأحرار
AL-AHRAR

حذرت مديري الجامعات من المُبالغة في التصريحات

وزارة التعليم العالي تعترف بوجود اختلالات في التعليم عن بعد

وجهت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي تعليمة إلى مديري مؤسسات التعليم العالي حذرتهم من خلالها من التصريحات المبالغ فيها، ودعتهم إلى ضرورة الالتزام بتقديم «المعلومات الحقيقية بكل موضوعية دون مبالغة ولا تفريط»، وشددت في هذا السياق على أن «التحكم في التعليم عن بعد يبقى يشوبه بعض الاختلالات والنقائص، لصعوبة التجاوب بين الطلبة والأساتذة لعدة عوامل».

فريد. ب

● وجاء في التعليمة رقم 306 الصادرة بتاريخ 30 سبتمبر الماضي والموقعة من طرف رئيس ديوان الوزارة، بوجانة عاشور، «يشرفني أن ألفت عنايتكم إلى أنه وبالنظر للظروف الاستثنائية التي فرضها وباء كوفيد 19، واستئناف إنهاء السنة الجامعية الحالية والتحضير للدخول الجامعي 1202/2020، فإنه يطلب منكم الالتزام عند تقديم تصريحات إعلامية على مستواكم أن تكون متناغمة مع التصريحات الرسمية لوزير التعليم العالي والبحث العلمي».

وشددت التعليمة على ضرورة «تقديم المعلومات الحقيقية بكل موضوعية، دون مبالغة ولا تفريط»، وأوضحت بأنه «لوحظ أن تصريحات بعض مسؤولي مؤسسات التعليم العالي فيها شيء من المبالغة بخصوص التحكم في التعليم عن بعد» وفي هذا السياق، أكدت بأن «الحقيقة هي أننا قمنا بوضع الدروس على المنصات، ولكن يبقى التحكم في التعليم عن بعد يشوبه بعض الاختلالات والنقائص، لصعوبة التجاوب بين الطلبة والأساتذة لعدة عوامل».

وعليه، دعت جميع مديري مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي إلى «الالتزام بتقديم إعلام موضوعي صادق».

صَوْتُ الأحرار
AL-AHRAR

حسب آخر تصنيف لموقع «ويبومتريكس»

جامعة المسيلة في المرتبة الأولى وطنيا و 248 عالميا

● تصدرت جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ترتيب الجامعات الجزائرية للمرة الثانية على التوالي في آخر تصنيف لشهر سبتمبر الجاري للموقع العالمي الاسباني الشهير «ويبومتريكس» والمتخصص في تصنيف الجامعات العالمية حسبما أفادت به خلية الإتصال بالجامعة. وذكرت الخلية أن جامعة المسيلة قد حصدت المرتبة الأولى وطنيا والمرتبة 248 عالميا وذلك من بين 3078 جامعة عالمية شملها التصنيف، وحسب وبحسب الخلية ذاتها فإن هذا التصنيف يعتمد على « المستودع المؤسساتي للجامعة» و على « حجم المقالات والأبحاث العلمية المودعة»، بالإضافة إلى أطروحات الدكتوراه والماجستير، ومختلف المداخلات العلمية المدرجة ضمن التظاهرات العلمية الوطنية والدولية التي تنظمها الجامعة.

ومن جهته أوضح البروفيسور كمال بداري أن جامعة المسيلة تسعى دوما للريادة في مجال رقمنة نشاطاتها البيداغوجية والعلمية، وتسعى لأن تكون جامعة نموذجية في مجال الرقمنة على المستوى الوطني، مؤكدا أن جامعة المسيلة ستطلق الجامعة الرقمية وهي منصات الكترونية يتم العمل بها في كافة النشاطات البيداغوجية والإدارية، كما يوجد في خزانها الرقمي أكثر من 3600 درس ونشاط بيداغوجي على منصة أم وأكثر من 150 درس مرئي على منصة mooc.

محمد قرين

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

في اجتماع لمجلس الوزراء اليوم

دراسة ملفات الدخول المدرسي والجامعي والمالية والنقل

يترأس، اليوم الأحد، السيد عبد المجيد تبون رئيس الجمهورية، القائد الأعلى للقوات المسلحة، وزير الدفاع الوطني، الاجتماع الدوري لمجلس الوزراء.

وحسبما أفاد به أمس بيان لرئاسة الجمهورية، فإن جدول أعمال الاجتماع، يتضمن بحث ودراسة الملفات ذات الصلة بقطاعات العدالة والمالية والنقل، إلى جانب عروض حول التحضيرات الجارية لتنظيم لدخول المدرسي والجامعي و التكوين المهني، في ظل الوضعية الصحية الناجمة عن جائحة كوفيد 19.

ب.أ

el massa
المساء
يومية إخبارية وطنية

جامعة البويرة
فتح تخصص الإنجليزية للموسم الدراسي الجديد

سيعرف الدخول الجامعي للموسم القادم 20212020، بجامعة "أكلي محند أولحاج" بالبويرة، فتح تخصص جديد للغة الإنجليزية بكلية الآداب واللغات، في انتظار فتح تخصص الهندسة المعمارية بنفس الجامعة.

• ع.ف.الزهراء

تم الكشف عن جديد الموسم الجامعي القادم بالبويرة، من خلال المنشور الوزاري رقم (1) المعلن عنه بتاريخ 17 سبتمبر الجاري، والمتعلق بالتسجيل الأولي وتوجيه حاملي شهادة البكالوريا، حيث يمكن للطلبة الجدد الناجحين في شهادة البكالوريا بعنوان السنة الجامعية لموسم 2020 2021، في حالة ما إذا تحصلوا على المعدل المطلوب، من اختيار التخصص الجديد ضمن بطاقة الرغبات، وهو التخصص الذي يضاف إلى 126 تخصصا موزعا عبر 6 كليات ومعهدين، منها 57 تخصصا في طور الليسانس، و69 تخصصا في طور الماستر، و58 تخصصا في الدكتوراه، فيما تعتبر كلية العلوم والعلوم التطبيقية أكبر كلية من حيث تعداد الطلبة المقدرين بـ5 آلاف طالب وعدد التخصصات، ويعتبر معهد التكنولوجيا الأصغر من حيث تعداد الطلبة، ويقدر عددهم بـ200 طالب، يضمن تكوينا مهنيا تعاقديا بتوظيف الطلبة المتخرجين، وهو العدد الذي يضاف إلى حوالي 23 ألف طالب يزاولون الدراسة عبر 11 ميدانا بجامعة البويرة، التي تسعى إدارتها إلى مواكبة التحولات والتغيرات التي يعرفها محيطها، مع فتح تخصصات تتناسب مع حاجيات التنمية في المنطقة ومتطلبات سوق العمل، لاسيما أن ولاية البويرة، أصبحت ورشة مفتوحة لمختلف الاستثمارات الإنتاجية والمناطق الصناعية، التي تحتاج إلى ما يواكبها من موارد بشرية مؤهلة ومكونة.

كما ينتظر، حسب إدارة جامعة البويرة، تماشيا ومتطلبات سوق العمل، فتح تخصص الهندسة المعمارية للموسم الجامعي الجديد 2021/ 2022، ومنه منح فرصة لطلبة الولاية والولايات المجاورة لمزاولة دراستهم في هذا التخصص المطلوب.

المساء el massa
يومية إخبارية وطنية

جامعة البليدة (2) "علي لونيسي"

اتفاقية تكوين مشتركة مع المجلس القضائي

وقع مدير جامعة البليدة (2) "علي لونيسي"، البروفيسور خالد رمول، مؤخرا، اتفاقية تكوين وتعاون مع المجلس القضائي لولاية البليدة، بحضور كل من رئيس المجلس محمد رقاد، والنائب العام لمجلس قضاء البليدة محبوبي نور الدين، حيث أكد مدير الجامعة بالمناسبة، أن هذه الاتفاقية المبرمة، تدخل في إطار الانفتاح على الفضاء المهني، عن طريق تقديم الخبرات الجامعية لإطارات وموظفي المجلس القضائي للبليدة، بالإضافة إلى ترقية التعاون بين الجامعة والقطاعات الأخرى.

• رشيدة بلال

تقر اتفاقية الإطار، حسب بيان تلقت "المساء" نسخة منه، بتنظيم دورات تكوينية لمدة 8 أسابيع للقضاة، و5 أسابيع لموظفي قطاع العدالة بالمجلس القضائي لولاية البليدة، يقدم خلالها أساتذة جامعيون من مصاف الأستاذية بكلية الحقوق والعلوم السياسية، محاضرات ولقاءات حول القوانين والتنظيمات القضائية المعمول بها، بالإضافة إلى القوانين والتنظيمات الخاصة بالغرف المدنية، والجزائية، وغرفة الاتهام، والقضاء الاستعجالي، وغرفة شؤون الأسرة، وغرفة الأحداث، ويأخذ التكوين بعين الاعتبار مهام الغرف التجارية، العقارية والبحرية.

تهدف الاتفاقية المبرمة، إلى العمل على وضع شراكة فعالة لمرافقة جهود التكوين بين الجامعة ووزارة العدل، بالإضافة إلى ضمان التكفل بإعداد وتوفير البرامج والمحتويات البيداغوجية في مجالات التكوين لصالح المجلس القضائي، كما يستفيد الأساتذة الجامعيون في ذلك، من الخبرات الميدانية التي اكتسبها الممارسون القضائيون في الميدان، وفق القوانين المعمول بها، على غرار القانون التوجيهي للتعليم العالي، والقرار الوزاري المحدد للخدمات والخبرات التي تقدمها الجامعات.

كما تشير الاتفاقية، إلى ضمان التنسيق والتعاون لتنظيم محاضرات، وملتقيات، وأيام دراسية ذات صلة بمهام وزارة العدل، مع الأخذ بعين الاعتبار كل الاهتمامات والمستجدات التي يقررها الطرفان خلال مدة الاتفاقية، والمقدرة بسنة واحدة قابلة للتجديد. وتركز الاتفاقية، على ضرورة نقل المعارف والخبرات العلمية والتكنولوجية من الجامعة إلى القطاع المهني، من أجل ترقية الأداء المهني والإجتماعي والاقتصادي، وحتى الثقافي للإطارات الجزائرية.

للإشارة، تم على هامش التوقيع على الاتفاقية المذكورة، تكريم كل من رئيس المجلس القضائي والنائب العام لمجلس قضاء البليدة، حيث أسدى لهما مدير جامعة البليدة (2)، تذكارا رمزيا ممثلا في درع الجامعة.

الخبر
EL KHABAR

مهلة إلى غاية 25 أكتوبر 2020 لإيداع الطلبات

لا مخابر بحث في الجامعات إلا بموافقة رؤسائها

● أعطت وزارة التعليم العالي والبحث العلمي مهلة للأساتذة الباحثين الراغبين في إنشاء مخابر بحث داخل المؤسسات الجامعية إلى غاية 25 أكتوبر 2020 لإيداع طلباتهم من أجل دراستها والفصل فيها من قبل لجنة مختصة، في الوقت الذي أعطت الصلاحيات الكاملة لرؤساء الجامعات لرفض الطلبات التي لا تتوافق مع تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير الجامعة.

حسب التعليمة رقم 262 الصادرة من قبل مديرية برمجة البحث والتقييم والاستشراف بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي، موجهة إلى رؤساء الندوات الجهوية للمؤسسات الجامعية صادرة في 29 سبتمبر 2020، فإنه في إطار تنفيذ أحكام المرسوم التنفيذي رقم 19-231 المؤرخ في 13 أوت 2019 المحدد لكيفيات إنشاء مخابر البحث وتنظيمها وسيرها، فإن الأساتذة الباحثين غير المنتمين إلى مخابر البحث مدعوون لتقديم مقترحات إنشاء مخابر بحث خاصة ضمن مؤسسات التعليم والتكوين العاليين التي ينتمون إليها، وعلى الراغبين في تقديم اقتراحات إنشاء مخبر بحث التقيد بالاستمارة الخاصة بإنشاء المخابر لسنة 2020 المتواجدة في موقع المديرية العامة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتقدم ملفات إنشاء المخابر تحت جداول إرسال موقعة من قبل مديري المؤسسات الجامعية وتحول إلى الوكالات الموضوعاتية للبحث المعنية قبل تاريخ 25 أكتوبر 2020.

ونوهت تعليمة الوزارة بأن رؤساء المؤسسات الجامعية لا يمكنهم الموافقة على اقتراح إنشاء أي مخبر خاص بالمؤسسة إلا إذا كان المشروع يهدف أساسا إلى تنفيذ نشاطات البحث بكل أبعاده المعرفية والتكوينية والتنموية المسجلة في مشروع تطوير المؤسسة الجامعية، وكذا جملة الشروط المذكورة في المرسوم المذكور، حيث لا يتم قبول مقترح إنشاء مخبر البحث الخاص بالمؤسسة إلا إذا كان يهدف أساسا إلى تنفيذ نشاطات البحث العلمي والتطوير التكنولوجي المسجلة في مشروع تطوير المؤسسة، إلى جانب معيار أهمية نشاطات البحث بالنسبة لحاجيات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والتكنولوجية للبلاد والمنوه بها في مشروع تطوير المؤسسة.

رشيدة دبوب

البلاد

فعاليات الطبعة السابعة والعشرين
لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي

جامعة ابن خلدون تسعى لإنشاء مدرسة وطنية عليا للزراعة الذكية بتيارت

استعرض ثلة من أساتذة وطلبة لجامعة ابن خلدون تيارت بعض المشاريع المطورة على مستوى مخابر البحث الجامعية والتي تهدف أساسا إلى تحسين وتطوير القطاع الزراعي، خلال فعاليات الطبعة السابعة والعشرين 27 لليوم الوطني للإرشاد الفلاحي، والمنظمة بقصر الرياضة "بلعربي عبد الله" من طرف مديرية المصالح الفلاحية بالشراكة مع عدة قطاعات أخرى، خصوصا أن الطبعة جاءت تحت شعار "عصرنه القطاع الفلاحي وتنويع الإنتاج.. دعم لأمننا الغذائي ومواجهة الأزمات". وشملت مشاركة الجامعة عرضا أشرف على إعداده الأستاذ علاوي الطيب رئيس مخبر الهندسة الطاقوية وهندسة الإعلام الآلي، يتضمن نموذجا مصغرا عن بيوت بلاستيكية ذكية تعتمد أساسا على تقنية انترنيت الاشياء internet of things I.O.T فيستطيع المعني التحكم في عمل هذه البيوت من أي مكان بالعالم من خلال خلق الجو والظروف الملائمة لنمو النباتات من حرارة وضوء وتهوية ومياه. يُذكر أن المشروع يندرج ضمن أبحاث الزراعة الدقيقة، والذي تشارك فيه جامعة تيارت مع عدة جامعات من بعض دول الاتحاد الأوربي على غرار ألمانيا، استونيا، تشيكوسلوفاكيا وبلغاريا في إطار ما يُعرف باتفاقية cupagis.

فيما تمحورت المشاركة الثانية للأستاذ عدة أحمد حول شرح مجموع الأعمال المخبرية الرامية إلى كيفية الرفع من جودة الحبوب بالجزائر والعمل على تحقيق اكتفاء غذائي، والتي يراها عضو مخبر البحث في الزراعة والتكنولوجيا الحيوية والتغذية في المناطق شبه الجافة أنها لن تتأتى دون خلق بنوك للبذور على المستوى الوطني.

هذا واستحسن والي الولاية أفكار المشاريع في حد ذاتها، وذلك عقب تلقيه جُل الشروحات من طرف السيد مدير الجامعة أ وكذا الأساتذة المشاركين حول النماذج المعروضة، داعيا إلى ضرورة مرافقة هكذا افكار من اجل تجسيدها على ارض الواقع.

تجدر الإشارة إلى أن جامعة ابن خلدون ومن خلال نظرتها الاستشرافية تسعى إلى إنشاء مدرسة وطنية عليا للزراعة الذكية التي ستسمح بتكوين إطارات تحسن استخدام التكنولوجيات الجديدة في الزراعة.

جمال.غ

El Watan

L'université en tant que sujet de l'économie de la connaissance

Par le Pr Baddari Kamel

Professeur des universités,
Université Mohamed Boudiaf, M'sila

Nous vivons à une époque de profondes mutations, qui recompose nos organisations, nos comportements, nos manières d'enseigner, et nos valeurs mêmes, qu'il s'agit de repenser les missions de l'université, soumise aujourd'hui à un changement de contexte : la modernité. Ce changement porte plus particulièrement sur les rapports que l'université entretient avec l'enseignement, la recherche, la créativité, l'innovation, la citoyenneté, l'ouverture, et ce monde hyperconnecté appelé la quatrième révolution industrielle, celle de la convergence des technologies de la communication et des énergies renouvelables.

Cette révolution apparaît à la fois comme une opportunité et un défi pour l'université. Une opportunité, celle de faire de l'université un moteur de la «nouvelle économie» des disruptions profondes. Un défi, celui de faire rentrer l'université dans le monde au nom du principe d'accountability. L'université étant financée par les citoyens, elle doit rendre des comptes et, aussi, prouver régulièrement son utilité sociale.

ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE : QU'EST-CE DONC ?

Le XXIe siècle est appelé le siècle de la connaissance, et il vient de l'augmentation rapide de son rôle dans le développement socio-économique de la société. Il y a une différence fondamentale entre l'économie de la connaissance et l'économie traditionnelle. Si cette dernière s'appuie sur l'accumulation du capital permettant la production physique des biens selon les concepts de Smith, Ricardo et Marx, l'économie de la connaissance (inventée par l'Austro-Américain Fritz Mahlup en 1983) résulte d'une relation forte entre le capital immatériel (innovation, recherche et développement, capital humain,…) et la révolution numérique. Elle s'appuie sur le principe que chacun a la capacité de faire.

La connaissance, dans une conception large, est infinie et illimitée. Elle est immatérielle, inépuisable et n'a pas de frontières étatiques ; il convient, au contraire, de la diffuser et de la partager afin de développer les compétences, de renforcer la culture de compétitivité, d'améliorer la productivité et de produire la richesse (l'exemple des open-sources est révélateur à ce sujet). D'après Von Hippel (Massachusetts Institute of Technology [MIT]), l'accès libre à la connaissance favorise le développement de collaborations, de partages, d'échanges, développe la créativité et démocratise l'innovation. L'internet est un outil principal de cette économie qui est imprégné de l'idée de liberté et de la collaboration qui poussent à l'innovation, à la création de start-up, aux nouvelles applications, à l'«apprentissage par l'action». Avec internet, les connaissances deviennent faciles d'accès.

L'économie de la connaissance est une triade inséparable de marchés – le marché du savoir, le marché des services et le marché du travail. Son processus de développement consiste à améliorer la qualité du capital humain, à améliorer la qualité de vie, à produire des connaissances, de la haute technologie, de l'innovation et des services de haute qualité.

PEUT-ON MESURER L'ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE ?

Il s'agit d'évaluer le coût d'incorporation d'une ressource cognitive dans un produit ou service. Malgré la difficulté de quantifier l'immatériel, la valeur de ce produit est composée du prix de sa production et de la valeur de sa vente. Les coûts sont fonction de la taille des investissements immatériels en recherche et développement, acquisition de propriété intellectuelle, enseignement et formation supérieurs, formation du personnel, logiciels, informations, services d'ingénierie et de conseil, marketing, publicité, amélioration de la gestion, etc. L'élaboration d'indicateurs quantitatifs de développement de cette économie est très utile. Il existe de nombreuses approches, telles que la méthodologie (Knowledge assessment methodology [KAM]) utilisée par la World Bank Institute, le groupe d'indicateurs proposé par l'Organisation de coopération et de développement économiques (OCDE), etc., qui utilisent des variables structurelles et quantitatives pour comparer et analyser les performances de l'économie d'une institution par rapport à celles de concurrents et leaders sur le marché (benchmarking).

Il existe différents indicateurs utilisés dans le cadre d'un système de comparaison du niveau et de la dynamique de cette économie : la part des activités innovantes dans les produits et services manufacturiers, le ratio d'investissement dans la formation et l'enseignement supérieurs, la Recherche & Développement (R&D), le taux de croissance de l'employabilité dans le domaine des sciences et des hautes technologies, le volume du capital-risque, le volume du capital privé dans le financement de la R&D, le volume d'investissement étranger, le taux de chercheurs en R&D par million d'habitants, la mobilité des scientifiques et ingénieurs qualifiés à des fins d'apprentissage, le nombre de brevets d'invention octroyés dans le domaine des hautes technologies par million d'habitants, le nombre d'articles scientifiques dans le domaine des hautes technologies publiés par million d'habitants dans les revues de renommée, le nombre de projets de recherche universitaires et nationaux par million d'habitants, le nombre de thèses soutenues dans le domaine des hautes technologies, l'accélération du rythme d'innovation, l'échange international d'inventions, etc.

QUELLE PLACE DE L'UNIVERSITÉ DANS L'ÉCONOMIE DE LA CONNAISSANCE ?

De par ses missions, l'université entretient, alors, un rapport organique avec la connaissance. Le rôle des universités dans le développement technologique et dans la modernisation d'une société dépend, bien entendu, de la structure et de l'environnement économiques du pays. Les universités chinoises (Shanghai Jiao Tong, Zhejiang, Tsinghua,…) et sud-coréennes (Institut coréen des sciences et de la technologie, Université nationale de Séoul, Korea University,…), à titre d'exemple, ont fait une percée impressionnante au cours des 30 dernières années en termes de développement de technologies modernes et de production de brevets d'invention.

Elles génèrent non seulement des brevets, mais reçoivent également des redevances et créent avec succès des spin-off qui attirent les investissements en capital-risque.

Ainsi, dans différents modèles économiques, les universités peuvent jouer différents rôles : infrastructures de transfert de technologies avancées (comme en Chine, en Corée du Sud), ou la formation d'écosystèmes entrepreneuriaux (comme aux Etats-Unis, en Grande-Bretagne, en Allemagne,…). En tout cas, leur mission évolue en adéquation avec les objectifs qu'on attribue à l'économie de la connaissance au niveau national ou international.

Le nouveau rôle des universités dans la société de la connaissance implique premièrement la contribution des universités au développement innovant du pays déterminée par la valeur de la propriété intellectuelle créée et commercialisée. Deuxièmement, les universités sont des institutions de l'innovation ouverte et partagée, qui résolvent le mieux le problème du transfert des connaissances dans le capital intellectuel grâce à l'utilisation des ressources de la mondialisation, de l'ouverture, du dynamisme et de mobilité humaine. Troisièmement, les universités créent elles-mêmes de nouvelles technologies et deviennent des entreprises de production de nouvelles industries technologiques.

ÉVOLUTION ET GÉNÉRATIONS DES UNIVERSITÉS

A ce jour, il n'existe pas d'approches méthodologiques unifiées pour décrire les niveaux de développement des universités. La classification des universités en fonction de l'importance de la valeur ajoutée qu'elles créèent est :

«Université 1.0» : a pour mission la transmission des connaissances, le développement des talents d'étudiants et la formation du personnel (pour les secteurs traditionnels de l'économie), et peut agir comme un ascenseur social.

«Université 2.0» : assure des missions de formation supérieure et des missions de recherche scientifique, ne gère pas la propriété intellectuelle, et est capable de commercialiser ses connaissances en R&D.

«Université 3.0» assure des missions de formation supérieure et des missions de recherche scientifique et de développement technologique. L'université 3.0 a développé la politique de commercialisation de la technologie fondée sur le principe de la propriété intellectuelle, la culture entrepreneuriale chez ses étudiants, la création des start-up, ses relations avec le monde des affaires et l'environnement socioéconomique. Aujourd'hui, les universités américaines, et parfois européennes et asiatiques, sont des universités de troisième génération.

Les diplômés du MIT ont fondé 33 000 entreprises dont le revenu total pourrait être la onzième économie du monde, et dont 76% opèrent avec succès sur le marché et fournissent 3 millions d'emplois. Les coûts de recherche annuels du MIT s'élèvent à environ 650 millions de dollars. Le MIT émet environ 300 brevets ; les revenus tirés des activités sous licence sont d'environ 70 à 90 millions de dollars par an. L'université nationale de Singapour (NUS) a un budget annuel de R&D d'environ 580 millions de dollars et émet plus de 250 brevets par an, et plus d'un tiers de ses revenus provient de son partenariat avec l'industrie (Sources : OCDE 2013). Un autre exemple d'une université 3.0 est la Stanford University dont le chiffre d'affaires annuel des entreprises créées par l'université s'élève à 2,7 milliards de dollars, tandis que 90,4% de la recherche fondamentale de l'université sont transférés à la R&D commerciale. Stanford University commercialise chaque année plus de 100 licences de ses technologies, générant des revenus d'environ 90 millions de dollars par an. Une dizaine de start-up sont constituées chaque année. Les diplômés de Stanford University ont créé des sociétés telles que Hewlett-Packard, Yahoo, Google. Les universités 3.0 sont devenues des structures ouvertes, ou hubs, qui interagissent avec les décideurs, les entreprises, et les laboratoires de recherche en réseau d'élites

«Université 4.0» : a pour mission de mettre en place la veille technologique, former pour le monde futur et fournir à l'économie de nouveaux moyens d'innovation. Elle prépare des compétences pertinentes de l'avenir, conçoit des entreprises et utilise des technologies de prospective. L'Université 4.0 va devenir un leader dans le développement des industries de haute technologie, le transfert des connaissances en capital intellectuel en utilisant les ressources de la globalité. Ainsi, en passant de l'université 1.0 à l'université 4.0, le niveau de responsabilité publique augmente : le campus produit plus de plus-value et ne transfère pas son produit à l'économie sous forme semi-finie. Cette transformation se manifeste par une gouvernance partagée, le développement de l'université entrepreneuriale, l'internationalisation de la formation, et l'intégration de méthodes d'enseignement actives et orientées vers la pratique.

L'UNIVERSITÉ ALGÉRIENNE EN ROUTE VERS LA GÉNÉRATION 4.0 ?

L'université 4.0 est un lieu de formation, de recherche et d'innovation. Elle développe la culture entrepreneuriale et encourage l'esprit «start-up» des étudiants afin de promouvoir le développement du pays dans le contexte de la 4e révolution industrielle. Pour que l'université algérienne ait une orientation réussie vers l'université 4.0, à notre humble avis il faudrait développer les tâches clés suivantes :

1. remodeler l'université dans le sens de la prise en compte des tendances de l'économie de la connaissance (programmes, actions de recherche, système d'évaluation,…) ;
2. développer un partenariat entre l'université et le monde des affaires ;
3. préparer les étudiants aux metiers du futur ;
4. favoriser la mobilité des étudiants et des enseignants à des fins d'apprentissage ;
5. soutenir les enseignants chercheurs à développer des outils innovants en matière numérique dans leurs pratiques pedagogiques, et les faire bénéficier de formations à leur utilisation ;
6. inciter les ressources humaines dotées d'un potentiel scientifique élevé à rester dans le pays ;
7. encourager l'université à créer des entreprises pour commercialiser les résultats de ses activités intellectuelles par l'intermédiaire d'une entité nationale créée à cet effet ;
8. soutenir l'université à créer et développer les infrastructures innovantes sur son territoire (recherche, incubateurs,…) ;
9. prévoir un fonds public pour financer l'innovation ;
10. transformer les universités en centres d'écosystèmes régionaux et sectoriels, en leur attribuant la mission de développement régional et sectoriel ;
11. évaluer périodiquement l'université (assurance-qualité, audit) pour accroître sa compétitivité nationale et internationale ;
12. utiliser les outils statistiques de prospectives pour mesurer les tendances, les résultats obtenus, les écarts, les satisfactions…

CONCLUSION

Les secteurs-clés de l'économie de la connaissance sont l'enseignement, la science, l'innovation, et les technologies de l'information et de la communication. L'université, par son organisation et son management, doit être capable de produire et mettre en œuvre les connaissances pour les transformer en biens et services consommables, devenir novatrice, génératrice de plus-values et finalement créer de la synergie dans sa région.

Aujourd'hui, dans tous les pays développés, c'est l'université qui détermine le rythme du développement économique et du progrès scientifique et technologique. Le rôle le plus important est joué par le capital immatériel, les connaissances, la recherche et la formation.

B. K.

LIBERTE

9e ÉDITION DU CONCOURS INJAZ EL-DJAZAÏR

Plus de 1 500 étudiants ont participé à la compétition

■ Plus de 1 500 étudiants issus de 15 wilayas ont pris part à la 9e édition du concours Injaz El-Djazaïr, compétition annuelle des jeunes entrepreneurs grâce à laquelle plus de 40 000 étudiants ont été formés depuis son lancement. Selon les organisateurs, ces étudiants ont bénéficié de l'encadrement de 60 bénévoles qui ont mis leur expertise professionnelle à la disposition des candidats. Pour cette année, le concours Injaz El-Djazaïr a migré vers le monde virtuel, ce qui a permis à tous ceux qui s'intéressent au monde de l'entrepreneuriat d'assister à l'événement. Il faut noter que cette compétition a été marquée par le soutien tant du secteur privé que du secteur public, des ministères de l'Industrie et de l'Enseignement supérieur. Cette compétition a vu la distinction de cinq lauréats ayant décroché les prix de la meilleure jeune entreprise, du meilleur produit, du meilleur impact sociétal et du public.